

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 2011/6/10-6

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- ← الحسابات السنوية المراجعة، 2010  
(WFP/EB.A/2011/6-A/1)
- ← استعراض دورة خطة الإدارة  
(WFP/EB.A/2011/6-B/1)
- ← التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات  
(WFP/EB.A/2011/6-C/1)
- ← تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي  
(WFP/EB.A/2011/6-D/1 + Corr.1)
- ← تقرير المفتش العام  
(WFP/EB.A/2011/6-E/1)
- ← تقدير قيمة شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2  
(WFP/EB.A/2011/6-F/1)
- ← التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)  
(WFP/EB.A/2011/6-G/1)
- ← تقرير المدير التنفيذي بشأن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف  
(المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة)  
(WFP/EB.A/2011/6-H/1 + Corr.1)
- ← إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير  
(WFP/EB.A/2011/5-C/1)



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2

WFP/EB.A/2011/5-C/2

3 June 2011

ORIGINAL: ENGLISH

## نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1740

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

27 مايو/أيار 2011

عزيزتي السيدة شيران،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم المعنونة كالتالي:

- الحسابات السنوية المراجعة، 2010 (WFP/EB.A/2011/6-A/1)
- استعراض دورة خطة الإدارة (WFP/EB.A/2011/6-B/1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2011/6-C/1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2011/6-D/1 + Corr.1)
- تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2011/6-E/1)
- تقدير قيمة شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WFP/EB.A/2011/6-F/1)
- التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011) (WFP/EB.A/2011/6-G/1)
- تقرير المدير التنفيذي بشأن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2011/6-H/1 + Corr.1)
- إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير (WFP/EB.A/2011/5-C/1)

الرجاء التكرم بعرض تقرير هذه اللجنة على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما نرجو التكرم بتزويد اللجنة الاستشارية بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

كولن ف. كيلابيل (Collen V. Kelapile)

رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة جوزيت شيران (Josette Sheeran)

المديرة التنفيذية

برنامج الأغذية العالمي

Via C.G.Viola 68

Parco dei Medici

00148 Rome, Italy

## برنامج الأغذية العالمي

### مسائل الموارد والمالية والميزانية

- 1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقارير الخاصة بالحسابات السنوية المراجعة لبرنامج الأغذية العالمي لعام 2010 (WFP/EB.A/2011/6-A/1)؛ وإطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير (WFP/EB.A/2011/5-C/1)؛ واستعراض دورة خطة الإدارة (WFP/EB.A/2011/6-B/1)، التي قدمت إلى المجلس التنفيذي للبرنامج للموافقة عليها. كذلك كانت التقارير التالية معروضة على اللجنة، وكانت التقارير الثلاثة الأولى منها مقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها، بينما كانت بقية التقارير مقدمة إليه للعلم:
- التقرير السنوي للجنة المراجعة (WFP/EB.A/2011/6-C/1)؛
  - تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2011/6-E/1) الذي يغطي الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010؛
  - تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2011/6-D/1 + Corr.1)؛
  - التحديث الخامس عن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011) (WFP/EB.1/2011/6-G/1)؛
  - تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2011/6-H/1 + Corr.1)؛
  - تقدير قيمة شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WFP/EB.A/2011/6-F/1).

- 2- وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء النظر في تلك التقارير، مع نائب المدير التنفيذي لإدارة الموارد والمسائلة/رئيس الشؤون المالية، ومع ممثلي البرنامج الآخرين، الذين قدموا معلومات إضافية.

### الحسابات السنوية المراجعة

- 3- إن الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 (WFP/EB.A/2011/6-A/1) معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها وفقاً للمادة 14-6 (ب) من النظام الأساسي والمادة 1-13 من النظام المالي، وهي تمثل المجموعة الثالثة من الكشوف المالية السنوية التي أصدرها البرنامج وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ بدء البرامج بتنفيذ هذه المعايير اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2008. وتتكون الحسابات السنوية للمراجعة من بيان المدير التنفيذي وكشف الوضع المالي (الكشف الأول)؛ وكشف الأداء المالي (الكشف الثاني)، وكشف التغييرات في الأصول (الكشف الثالث)؛ وكشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)؛ وكشف مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس)؛ وملاحظات على الكشوف المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010؛ وتقرير المراجع المستقل، فضلاً عن التقرير المطول للمراجع الخارجي عن الكشوف المالية. كذلك فإن الكشوف المالية وتقرير المراجع الخارجي، استعرض، للمرة الثالثة، كجزء من الحسابات السنوية المراجعة.

- 4- وكما ورد في الحسابات السنوية المراجعة، فإن الإيرادات الإجمالية لعام 2010 بلغت 4 266.2 مليون دولار، بينما بلغت المصروفات الإجمالية 4 237.7 مليون دولار في نفس الفترة، أي بفائض إجمالي مقداره 28.5 مليون دولار في عام 2010، مقابل فائض مقداره 145.2 مليون دولار في عام 2009. وقد انخفضت المساهمات الإجمالية في البرنامج من

373.3 مليون دولار في عام 2009 إلى 266.2 مليون دولار في عام 2010 أي ما يعادل تراجعاً بنسبة 2 في المائة. وبلغت القيمة الإجمالية للسلع الغذائية التي قدمها البرنامج 2 254.6 مليون دولار في عام 2010، مقابل 2 380.4 مليون دولار في عام 2009، أي ما يعادل تراجعاً بنسبة 5 في المائة. وتشير لجنة المراجعة إلى أن قيمة القوائم النقدية، التي وزعت في عام 2010، بلغت 60.3 مليون دولار مقابل 15.1 مليون دولار في عام 2009 (انظر الفقرة 27 أدناه).

5- ووفقاً لبيان المدير التنفيذي الوارد في الحسابات السنوية المراجعة، فإن مجموع أرصدة النقدية، ومعادلات النقدية، والاستثمارات قصيرة الأجل التي يحتفظ بها البرنامج لدعم متطلباته قد انخفضت بمقدار 415.3 مليون دولار عن مستوى 1 744.4 مليون دولار في 2009 لتبلغ 1 329.1 مليون دولار في عام 2010 وهذا يمثل تراجعاً بنسبة 24 في المائة يرجع في المقام الأول إلى استلام وتسجيل عدد من المساهمات الكبيرة بعد إقفال الفترة المالية. وأبلغ ممثلو البرنامج أن التراجع في النقدية، ومعادلات النقدية في الكشف الأول، يرجع في جزء منه إلى نقل ما يقرب من 200 مليون دولار أو يكتن من سوق الأموال إلى الاستثمارات النقدية قصيرة الأجل، فضلاً عن الجهود لتقليص الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها في الميدان. كذلك أحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن عائد الاستثمار في عام 2010 قد تراجع نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة بالمقارنة مع عام 2009.

6- تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المراجع الخارجي خلص إلى أن الكشوف المالية المقدمة تعرض، على نحو دقيق، في جميع الجوانب المادية، المركز المالي للبرنامج في 21 ديسمبر/كانون الأول 2010 وأن الأداء المالي للبرنامج والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 جاءت متفقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كذلك فإن معاملات البرنامج في جميع الجوانب المهمة، جاءت متفقة مع اللائحة المالية للبرنامج. وكان المراجع الخارجي قد اقترح ما مجموعه 7 توصيات وافقت عليها الإدارة فيما يتعلق بالكشوف المالية. وتتعلق تلك التوصيات بالتقييم والإنفاق والرقابة الداخلية للموجودات، والالتزامات العرضية، والأموال تحت التحصيل والممتلكات والمباني والمعدات ونظام إدارة موارد مشروع ونجز 2 (انظر الفقرات 7 إلى 11 أدناه).

7- وكما ورد في التقرير، فإن السياسة التي يتبعها البرنامج في مجال المحاسبة تتمثل في تقييد السلع الغذائية في حساب المصروفات عندما يوزعها البرنامج مباشرة أو عندما تقدم إلى الشركاء المتعاونين لتوزيعها. ويعتبر البرنامج أنه يحول ملكية السلعة والرقابة عليها بعد تسليم السلع الغذائية وأن الأخطار، عند تلك النقطة، تنتقل إلى الشركاء المتعاونين. ويرى المراجع الخارجي أن قيمة وكمية الموجودات الغذائية التي تبقى بدون توزيع لدى الشركاء المتعاونين يجب أيضاً الكشف عنها. وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصيات المراجع بأن على البرنامج أن يكشف في الملاحظات على الكشوف المالية عن مقدار وقيمة السلع الغذائية وغير الغذائية المسلمة للشركاء المتعاونين والتي لم توزع على المستفيدين، وأنه ينبغي أيضاً كفاءة إدراج البيانات في نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (COMPAS).

8- وأوصى المراجع الخارجي بأن يطبق البرنامج آلية منتظمة للرصد بشأن استعراض البنود الواردة تحت عنوان المستحقات الأخرى وإجراء استعراض بنيوي لسياسة الاحتياطات اللازمة لتخفيض قيمة المستحقات الأخرى استناداً إلى تحليل زمني. وقد وجد المراجع أن البرنامج ينشئ احتياطات من مقابل المبالغ المستحقة مساهمات المانحين المشكوك فيها على أساس زمني، فالمساهمات قيد التحصيل المستحقة خلال أكثر من أربع سنوات تدرج بكاملها ضمن احتياطات الحسابات المشكوك فيها، بينما المساهمات المستحقة خلال 3 إلى 4 سنوات فيدرج نصفها، وأما المساهمات المستحقة خلال سنتين إلى ثلاث سنوات فيدرج 10 في المائة منها. ومن جهة أخرى، أشار المراجع إلى أنه لا يوجد نص عن الاحتياطات للحسابات المشكوك بها بشأن المساهمات قيد التحصيل المستحقة من أقل من سنتين.

- 9- كما جاء في التقرير، فإن المبالغ الأخرى قيد التحصيل ومقدارها 186.4 مليون دولار في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 في كشف المركز المالي تتضمن ضريبة القيمة المضافة المستحق تحصيلها من الحكومات. وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن البرنامج يرى أن تسديد ضريبة القيمة المضافة يعتبر أمراً إلزامياً بموجب اتفاقية الامتيازات والحصانات للأمم المتحدة لعام 1946. لكن وفقاً للملاحظة 2-5 المتعلقة بالكشوف المالية، فإن مدفوعات مستحقة التحصيل مقابل ضريبة القيمة المضافة ومقدارها 45.4 مليون دولار قد تم إدراجها أيضاً للاحتياطات المرصودة للحسابات المشكوك فيها. كذلك أحيطت اللجنة علماً بأن هناك مبالغ قد تم تحصيلها في عام 2011 من أحد البلدين المستفيدين والمدينين بأكبر المبالغ مستحقة التحصيل مقابل ضريبة القيمة المضافة. وتكرر اللجنة توصيتها السابقة<sup>(1)</sup> بأن يحاط المجلس علماً بالإجراءات التي تتخذها أمانة البرنامج لحل جميع القضايا المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وبحالة استرداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة من الحكومات المضيفة.
- 10- ولاحظ المراجع الخارجي، في سياق استعراضه حالات الالتزامات القانونية والطارئة، أن هذه الحالات تتراوح ما بين 0.1 مليون و0.9 مليون دولار لم يكشف عنها كالتزامات طارئة، ذلك لأن البرنامج لا يعتبر المبالغ هامة. وأشار المراجع إلى أنه لم يتحدد في البرنامج في الوقت الراهن مستويات نقدية قصوى بشأن الكشف عن الالتزامات الطارئة، وأوصى بأن يتبنى البرنامج مستويات نقدية قصوى بشأن الكشف عن الالتزامات الطارئة في سياساته المحاسبية.
- 11- كذلك أشار المراجع الخارجي إلى أن هناك فرقاً في المخزونات مقداره 12 047 طناً مترياً بين نظام تحليل وإدارة حركة السلع (COMPAS) وبين ونجز 2 في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 لأسباب أهمها التأخير في قيد البيانات في COMPAS ورفض بيانات كومباس أثناء ترحيلها إلى ونجز 2. كذلك أشار المراجع إلى أنه لا توجد وسائل بشأن البيانات المستخلصة للثبوت بانتظام من سلامتها من جانب اللوجستيات، على الأقل على أساس العينة، للتأكد من دقتها قبل ترحيلها إلى ونجز 2 عن طريق الوصلة. وأوصى المراجع الخارجي أن يقوم البرنامج، ضمن أمور أخرى، بتعزيز عملية تسوية الفروقات في أرقام الرقابة بين كومباس وونجز 2 بما يتسق مع الوحدات الوظيفية المختلفة في نظام ونجز وأن يتم إدراج ضوابط السلامة في العملية.
- 12- وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تنفذ بسرعة التوصيات الموجزة آنفاً وغيرها من التوصيات المقررة (انظر أيضاً الفقرة 24 أدناه).

### إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير

- 13- تتناول وثيقة إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير (WFP/EB.A/2011/5-C/1) الحوكمة وإطار المراقبة في البرنامج وترتيبات الإبلاغ والسياسات بشأن الكشف عن تقارير المراقبة. وتستذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة طلبت في قرارها 57-278 أن يقوم الأمين العام والرؤساء التنفيذيون والبرامج التابعة للأمم المتحدة بفحص هيكل الحوكمة والمبادئ والمساءلة في عموم الأمم المتحدة. وكما ورد في التقرير، فإن النظام الأساسي في البرنامج ينشئ هيكل الحوكمة والمراقبة مع تمييز واضح فيما بين: (1) الأجهزة الرئاسية التي تشمل الدول الأعضاء، بما في ذلك الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة والمجلس التنفيذي للبرنامج؛ (2) الأجهزة الاستشارية والخارجية التي تقدم مراقبة خارجية مستقلة، بما في ذلك وحدة التفتيش المشتركة

<sup>(1)</sup> أدرجت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلقة بالوثائق المعروضة على المجلس التنفيذي خلال الدورة السنوية التي عقدت في الفترة ما بين 7 و11 يونيو/حزيران 2010 (الوثيقة WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2).

والمراجع الخارجي للبرنامج ولجنة المراجعة في البرنامج؛ (3) أمانة البرنامج. وإن المدير التنفيذي، بصفته رئيساً لأمانة البرنامج، يتولى مسؤولية إنشاء رقابة داخلية فعالة ضمن إدارة البرنامج ونظاماً فعالاً للمراقبة الداخلية المستقلة من خلال مكتب التقييم ومكتب المراقبة.

14- ويتولى مدير مكتب التقييم مسؤولية تنفيذ سياسات التقييم وبخاصة وضع الترتيبات المؤسسية بشأن التقييم المستقل وضمان الاتساق مع مدونة السلوك بشأن المقيمين. كذلك فإن مدير مكتب التقييم مسؤول عن ضمان نوعية التقييمات ومصداقيتها وفائدتها. ويمارس المجلس التنفيذي مهام الرقابة على التقييم من خلال توفير التوجيهات الاستراتيجية واستعراض خطة العمل والميزانية والموافقة عليها واستعراض استقلالية مهام التقييم. ومن جهة أخرى، يتبع مكتب المراقبة المدير التنفيذي للبرنامج ويوفر الضمانات المتعلقة بالحوكمة والسياسات والمخاطر والموارد والقضايا التنفيذية وقضايا المساءلة كما يوفر المعلومات للمجلس من خلال تقرير المفتش العام. وتشمل خدمات الرقابة، التي يقدمها مكتب المراقبة، مهام المراجعة الداخلية والتحقيقات والتفتيش والمشورة. ويشمل نطاق العمل جميع النظم والممارسات والعمليات والأنشطة التي يضطلع بها البرنامج. ويتولى مدير مكتب المراقبة، الذي يجمع بين المفتش العام والرئيس التنفيذي للمراجعة، مسؤولية ضمان التكامل وكفاءة الفعالية في إدارة البرنامج وإجراءاته الإدارية وعملياته وهو مسؤول عن إعداد تقرير سنوي عن أنشطة مكتب المراقبة، بما في ذلك موجز لأهم نتائج المراقبة وحالة تنفيذ التوصيات، ورفع هذا التقرير إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي.

15- وكما ورد في التقرير، فإن متطلبات الإبلاغ لدعم إطار المراقبة قد نص عليها إما في النظام الأساسي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، أو فيما يتخذه المجلس التنفيذي من قرارات بشأنها. وعلى وجه الخصوص، تنص المادة 6-3 من النظام الأساسي على أن يقدم المجلس تقريراً سنوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة، يتضمن أجزاء تشير إلى واحد من المواضيع التالية أو إليها جميعاً، حسب الاقتضاء:

- (أ) رصد تنفيذ قرارات السياسات السابقة (ذات العلاقة) (التي رسمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة)؛
- (ب) التوصيات المتعلقة بالسياسات؛
- (ج) توصيات التنسيق، بما فيها تلك المتعلقة بتحسين التنسيق على المستوى الميداني؛
- (د) أية مسائل أخرى تقتضيها متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة.

16- ويشير التقرير إلى أن المدير التنفيذي يقدم للممثلين الدائمين المعتمدين لدى وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها (الممثلون الدائمون)، بناء على طلب خطي، وعلى أساس سري، النصوص النهائية لتقارير المراجعة الداخلية لمسائل محددة وفقاً للإجراءات المرعية وتبعاً للشروط الواردة في سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 والتي ترد هنا كملحق أول بهذه الوثيقة. ومع ذلك، فإن التقرير يفيد بأنه إلى أنه عندما يكون الكشف عن محتويات أي تقرير للمراجعة غير ملائم لأسباب تتعلق بالسرية أو حيث يمكن أن يمثل هذا الكشف خطراً على سلامة وأمن أي فرد أو يشكل خطراً ينتهك الضمانات الإجرائية الواجبة للأفراد فيجوز حينها إعادة صياغة التقرير أو سحبه في الظروف غير الاستثنائية بناء على تقرير المدير التنفيذي أو المفتش العام أو مدير مكتب المراقبة الذي يتعين عليه أن يقدم للممثل الدائم الطالب لذلك التقرير الأسباب التي دفعته لاتخاذ هذا الإجراء. وتضمن اللجنة الاستشارية أن السياسة المقررة للكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة

الداخلية تأخذ في الحسبان ملاحظاتها السابقة<sup>(2)</sup> وتوفر مزيداً من الشفافية فيما يتعلق بحصول الدول الأعضاء على هذه التقارير.

17- وسياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها وهي مرفقة كملحق ثاني التقرير المتعلق بإطار المراقبة وسياسة الكشف عن التقارير. وكما ورد في التقرير، فإن سياسة الإبلاغ التي يتبناها البرنامج تهدف إلى التأكد من أن نتائج التفتيش التي تستند إلى فعالية الرقابة الداخلية والكفاءة التشغيلية يمكن الكشف عنها مما يمكن المجلس التنفيذي من تطبيق مهامه الرقابية بصورة فعالة، وفي الوقت ذاته، حماية سرية المعلومات الحساسة. ولذا، فإن اللجنة الاستشارية لا تعترض على موافقة المجلس التنفيذي على سياسة الكشف عن تقارير التحقيقات.

### استعراض دورة خطة الإدارة

18- ورد في التقرير عن استعراض دورة خطة الإدارة (WFP/EB.A/2011/6-B/1) اقتراح يقضي بأن يتم تغيير الدورة الحالية لخطة الإدارة للبرنامج لتصبح خطة لمدة ثلاث سنوات وأن تتم، كل سنة، الموافقة على ميزانية البرنامج بما في ذلك مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة. وكما جاء في التقرير فإن خطة السنوات الثلاث مع المخصصات السنوية سوف تكون لها مزايا عديدة بالمقارنة مع الدورة الحالية البالغ مدتها عامين، بما في ذلك: تحسين التخطيط متوسط الأجل، ذلك لأن البرنامج يكون لديه أفق للتخطيط لثلاث سنوات، والمقدرة على التوسع أو التقليل على نحو أكثر بنوية وتخطيطاً؛ والاتساق بصورة أفضل مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتقرير الأداء السنوي؛ والبساطة والوضوح لكونها تتضمن على نحو متزامن فترة الميزانية والفترة المالية وفترة الإبلاغ، التوفيق بين المساهمات متعددة السنوات وبرنامج للعمل يغطي فترة ثلاث سنوات. وسوف تتركز التفاصيل المتعلقة بتكاليف التشغيل وتكاليف الدعم والتحليلات ذات الصلة، بما في ذلك توقعات الأسعار والإيرادات، على ميزانية السنة الأولى، لكن خطة الإدارة سوف تكون لديها توقعات متوسطة الأجل لثلاث سنوات تشمل أهداف ومؤشرات الإنجاز، والميزانية الإشارية للبرنامج، لفترة تخطيط مستقبلية لعامين على الأقل. وينص التقرير على أن تغيير دورة خطة الإدارة سوف تمكن أيضاً المجلس التنفيذي من الموافقة السنوية على الميزانية وإعدادها سنوياً وهو ما يستغرق أوقاتاً طويلة في جمع البيانات، وإجراء التحليلات، والانخراط في مشاورات داخلية وخارجية مع أصحاب الشأن.

19- لا تجد اللجنة الاستشارية اعتراضاً على الاقتراح المتعلق بتعديل دورة خطة الإدارة الراهنة لتصبح خطة لمدة ثلاث سنوات مع الموافقة السنوية على ميزانية البرنامج بما في ذلك مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة. ومن جهة أخرى، فمن رأي اللجنة أن تطبيق خطة الإدارة لمدة ثلاث سنوات مع تخصيص اعتمادات سنوية تتيح فرصاً للبرنامج للتركيز على تحسين عملية صياغة الميزانية وإدراج المزيد من التحليلات الاتجاهية وتحسين افتراضات إعداد الميزانية، وبالتالي، تقليص الحاجة إلى عرض تنقيحات لخطة الإدارة المقررة على أجهزة البرنامج الرئاسية. وتشير اللجنة إلى أن وتيرة إعداد التقارير لا تتيح الوقت الكافي لإجراء تغييرات ملموسة أو الاضطلاع بتقييم ملائم للتقدم الذي تحقق. وفي هذا الصدد تحت اللجنة المجلس التنفيذي على النظر في الوسائل وذلك بالتنسيق مع أمانة البرنامج ومع أجهزته الرئاسية الأخرى؛ ومسائل تبسيط عملية استعراض الوثائق المالية والإدارية التي تتطلب موافقة المجلس التنفيذي وذلك بهدف تعزيز كفاءة التفاعل مع اللجنة الاستشارية وأيضاً مع سائر الأجهزة التشريعية المنخرطة في العملية.

<sup>(2)</sup> وردت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، عن الوثائق المعروضة على الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، التي عقدت في الفترة 8-11/11/2010 (الوثيقة

(WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/2

## التقرير السنوي للجنة المراجعة (2010-2011)

20- يتضمن التقرير السنوي للجنة المراجعة (WFP/EB.A/2011/6-C/1) الأنشطة والآراء الرئيسية للجنة المراجعة اعتباراً من 1 أبريل/نيسان 2010 حتى 31 مارس/أذار 2011 وهو مقدم إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه. وتشير لجنة المراجعة في الفقرة 3 من التقرير إلى أن المجلس التنفيذي كان ينوي استعراض الاختصاصات الراهنة للجنة المراجعة. وأحييت اللجنة الاستشارية علماً بأن الاختصاصات الراهنة للجنة المراجعة في البرنامج، التي وردت في الملحق الأول للتقرير السنوي للجنة المراجعة، لم يوافق عليها المجلس حتى الآن، وأن هيئة مكتب المجلس، في ضوء القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته السنوية الأولى في عام 2009، قد أنشأت فريق استعراض مكون من عضوين من المجلس وعضوين آخرين عينهما المدير التنفيذي، وعقد أول اجتماع له في مايو/أيار 2011 لاستعراض الاختصاصات وتقديم تقرير عن نتائجها. وإن اللجنة الاستشارية على ثقة بأن المجلس التنفيذي سوف يأخذ في حسابه تماماً ملاحظاتها السابقة<sup>(3)</sup> حول اختصاصات لجنة المراجعة.

## تقرير المفتش العام

21- إن تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2011/6-E/1)، والذي يغطي الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، مقدم إلى المجلس للنظر فيه. ويلقي التقرير نظرة عامة على الأعمال التي نفذها مكتب المراقبة في ضوء توجيهات المفتش العام. وكما جاء في التقرير، فإن أعمال المراقبة المنفذة والتي أبلغ عنها في عام 2010 لم تكشف عن أي جوانب ضعف مهمة في الرقابة الداخلية والحوكمة وعمليات إدارة المخاطر في البرنامج، والتي يمكن أن تكون لها آثار واسعة النطاق على تحقيق أهدافه. ويتبع مكتب المراقبة، في استراتيجيته وخطة عمله، استخدام منهج يستند إلى المخاطر ويشمل الحصول على ضمانات المراجعة في ما يتعلق بالعمليات والعمليات الفرعية التي تنفذ لإدارة المخاطر وتحقيق الأهداف. وقد أصدر مكتب المراقبة في عام 2010 ما مجموعه 31 تقريراً عن المراجعة الداخلية، بما في ذلك تقرير واحد عن الرقابة المسبقة المخاطر، كما أوفد المكتب 24 بعثة للمراجعة، ونفذ 22 خدمة استشارية، في عام 2010، مقابل 20 تقريراً للمراجعة الداخلية و20 بعثة للمراجعة و36 خدمة استشارية، في العام السابق. وأما تقارير المراجعة الأربعة التي وردت في تقرير المفتش العام والتي اعتبرت غير مرضية فكانت تتعلق بالصومال والسودان وأفغانستان وبوروندي. في حين أن التقارير التي كانت مقبولة جزئياً تشمل العمليات في بنغلاديش وهايتي وأوغندا وعملية تشاد التي تمت مراجعتها، حيث أن المراجعة تمت في عام 2009 مع رفع تقرير هذه المراجعة في عام 2010.

22- وكما ورد في التقرير، في إطار بند الحوكمة، فإن جوانب الضعف لوحظت في الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة أثناء حالات الطوارئ المشتركة وفي التدريب للتصدي للطوارئ وفي إجراءات الإحاطة في أحد البلدان. وفي إطار الإدارة المالية فإن أهم القضايا التي لوحظت كانت تتعلق بجوانب الضعف في الرقابة الداخلية على القروض السلعية وشطب الديون وتحويل الموارد والاتفاقات التعاقدية ووجود مبالغ مهمة من ضرائب القيمة المضافة مستحقة من بعض الحكومات ولا يعتبر استردادها مؤكداً. وفي إطار إدارة العمليات والبرامج لوحظ أن أهم نقاط الضعف كانت تتعلق بالرقابة على الشراء، بما في ذلك عدم كفاية التثبيت من أهلية البائعين والافتقار إلى استراتيجية رسمية بشأن المشتريات غير الغذائية، وفي بعض الحالات، الافتقار إلى التثبيت والرصد لأعداد المستفيدين وأيضاً فيما يتعلق ببعض الشركاء المتعاونين. وفي إطار خدمات الدعم فإن أهم نقاط الضعف التي لوحظت كانت في العيوب في معايير أمن التشغيل الدنيا بشأن بعض مواقع مرحلتى الأمن 3 و4 وارتفاع معدل شغل الوظائف الفنية الدولية في المكاتب القطرية والمكاتب

<sup>(3)</sup> وردت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الوثائق المعروضة على المجلس التنفيذي في دورته السنوية التي عقدت في الفترة 7-11 يونيو/حزيران 2010 (WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2).

الفرعية في بعض المناطق غير المأمونة. كذلك لوحظت نقاط ضعف رئيسية في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات خصوصا الملخصات غير المعيارية في نظام ونجز 2، ونقاط ضعف الرقابة في نظم المدفوعات الالكترونية والضعف في رقابة إدارة كلمة السر وهو الأمر الذي تحسن بعد ذلك، والافتقار إلى إطار بشأن مشروعات تطوي تكنولوجيا المعلومات في المستقبل. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يعالج البرنامج جوانب الضعف التي حددها المفتش العام خصوصا تلك التي تتعلق بنظام ونجز 2.

23- وكما ورد في التقرير، فإن ما مجموعه 20 توصية تتعلق بالمخاطر العليا كانت لا تزال معلقة حتى 1 يناير/كانون الثاني 2010. وقد اقترحت، خلال عام 2010، 27 توصية تتعلق بالمخاطر العليا ونفذ ما مجموعه 27 توصية تتعلق بالمخاطر العليا في عام 2010. وتضمنت تقارير المراجعة، التي صدرت في 2010، 27 توصية تتعلق بالمخاطر العليا وتتصدى لمواطن الضعف وجميعها كانت قد وافقت عليها الإدارة، ونفذ 9 منها وهناك 18 توصية قيد التنفيذ. وهناك ما مجموعه 20 توصية عالية المخاطر كانت تنتظر التنفيذ حتى 21 ديسمبر/كانون الأول 2010 بما في ذلك توصيتان عاليتا المخاطر تتعلقان بسنوات سابقة. وهناك ما مجموعه 69 حالة تحقيقات كانت معلقة حتى 1 يناير/كانون الثاني 2010 وسجل 89 حالة في مكتب التحقيقات في 2010 وأنجز 55 حالة تحقيق خلال عام 2010.

### تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

24- يبرز البرنامج، في التقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2011/6-D/1 + Corr.1)، التقدم الذي أحرز في تنفيذ التوصيات التي اقترحها المراجع الخارجي في تقاريره إلى المجلس بما في ذلك تقارير المراجع الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال (WFP/EB.1/2011/5-B/1) والحسابات السنوية المراجعة في عام 2010 (WFP/EB.A/2011/6-A/1). ويفصل التقرير الإجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بتوصيات المراجع الخارجي المعلقة من التقارير السابقة للمراجعين الخارجيين. وفي الفقرات 7-11 السابقة تشير اللجنة الاستشارية إلى المعلومات الإضافية المقدمة حول الإجراءات المتخذة للتعبيل في تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية والتشديد على الحاجة إلى تركيز الجهود نحو تنفيذ ما تبقى من توصيات المراجعة المعلقة.

### التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي للعلم

25- قدم إلى المجلس التنفيذي، على سبيل العلم، كل من التحديث الخامس لخطة إدارة البرنامج (2010-2011) (WFP/EB.1/2011/6-G/1) وتقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان 4-12 و 13-4 (ز) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2011/6-H/1 + Corr.1) وتقدير قيمة شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WFP/EB.A/2011/6-F/1). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، وفقا لقرارات المجلس التنفيذي بشأن الحوكمة التي ووفق عليها في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة في عام 2000، فإن التقارير المقدمة على للعلم لا تناقش عموما في المجلس، وبالتالي، فقد قصرت دراستها على هذه التقارير الثلاثة. وكما ورد في التقرير عن تقدير قيمة ونجز 2 فإن التكاليف الاستثمارية في نسخة 2009 لونجز 2 بلغت 56.5 مليون دولار لتشمل جميع التكاليف المتعلقة بتنفيذ المشروع، في حين أن الفوائد المتكررة سنويا، بما فيها وفورات التكاليف وتلافي التكاليف التي ينبغي للبرنامج أن يحققها نتيجة لتنفيذ ونجز 2، تقدر بنحو 11.55 مليون دولار. وتشير اللجنة إلى أن إدارة البرنامج قدرت أن الاستثمارات في إطار ونجز 2 سوف يتم استردادها كوفورات خلال خمس سنوات من تطبيق هذا النظام.

26- وأعلم ممثلو البرنامج اللجنة الاستشارية بخبراتهم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وونجز 2 والدور الاستشاري الذي اضطلع به هؤلاء في تنفيذ برنامج متكامل لتخطيط الموارد في المقر الرئيسي وفي اقتسام الدروس

المستفادة. وكما ورد في التقرير عن تقدير قيمة ونجز 2، فلكي يتسنى تلبية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قرر أصحاب مشروع ونجز 2 إجراء تنفيذ الحل المتكامل كلياً وبدلاً من ذلك تنفيذ حل مؤقت يجمع ما بين برنامج ساب بالتضافر مع البيانات الموجودة في نظام كومباس بخصوص حساب المخزونات الموجودة. ويسجل ونجز 2 المعاملات حتى مرحلة إنفاق الموجودات، وبالتالي، تسجل المعلومات في كومباس. ويتم نقل البيانات المستخرجة من كومباس إلى ونجز 2 من خلال التداخل بين ساب وكومباس. وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن البرنامج قد درس عدداً من الخيارات لاستبدال نظام كومباس القديم وقرر متابعة تطوير برنامج نظام ساب لإدارة اللوجستيات. وتثق اللجنة الاستشارية بأن هذا البرنامج سوف يعالج توصية المراجعين الخارجيين حول الحاجة إلى تدعيم عملية التوفيق بين التباينات في أرقام الرقابة بين كومباس وونجز 2 (انظر الفقرة 11 السابقة).

27- وكما ورد في التحديث الخامس لخطة إدارة البرنامج (2010-2011)، في خطة الإدارة الأصلية، فإن التحويلات النقدية وتحويلات القسائم كان مقدراً لها أن تبلغ 300.4 مليون دولار. وقد نفذ البرنامج البرامج النقدية وبرامج القسائم في 25 بلداً في عام 2010 بتكلفة بلغت 139 مليون دولار ووافق على مشروعات في 27 بلداً بتكلفة قدرت بنحو 154.5 مليون دولار. ومنذ التحديث الأخير لخطة الإدارة، قد وافق البرنامج على تدخلات نقدية إضافية بلغت قيمتها 74.6 مليون دولار في ثمانية بلدان أخرى بما فيها هايتي والسودان وزامبيا. وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد إلى ملاحظاتها<sup>(4)</sup> في سياق دراستها للتحديث الرابع لخطة الإدارة للفترة 2010-2011. وتثق اللجنة بأن توصياتها، بما في ذلك المتعلقة بالرصد من جانب المراجع الخارجي لاستخدام القسائم النقدية،<sup>(5)</sup> سوف تنفذ ويبلغ عنها.

<sup>(4)</sup> وردت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الوثائق المعروضة على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في الفترة 14-16 فبراير/شباط 2011 (WFP/EB.1/2011/5(A,B,C)/2).

<sup>(5)</sup> الفقرة 5 من المرجع السابقة.